الإمارات الأولى عربياً تتبعها كلّ من قطر والمملكة العربية السعودية

الاقتصاد الكويتي سادس الاقتصادات العربية تنافسية

◆ الدراسة خلصت إلى أن تغيراً جذرياً طرأ على المشهد التنافسي بسبب الثورة الصناعية

◆ المنهجية الجديدة لتقرير التنافسية العالمية تسلّط الضوء على جاهزية الاقتصادات للمستقبل

أحرزت الكويت أداءً مميزاً في ركيزة استقرار الاقتصاد الكلّي في تقرير التنافسية الاقتصادية التابع للمنتدى الاقتصادي العالمي، منافسة بذلك كبرى اقتصادات العالم وأكثرها تنافسيةً، وكانت الكويت قد حلّت سادسة بالترتيب العام إقليمياً، والرابع والخمسون عالمياً.

هذا ويخلص التقرير الذي أصدره المنتدى الاقتصادي العالمي امس الاربعاء، إلى أن الطبيعة المتغيرة للقدرة التنافسية الاقتصادية، في عالم بات أكثر تحولاً من خلال تقنيات رقمية جديدة، تُشكّل مجموعة جديدة من التحديات للحكومات والشركات، وهي،إذا ما اجتمعت فقد يكون لها أثر سلبي على النمو المستقبلي والإنتاجية.

ووفقا للتقرير، الذي يستخدم منهجية جديدة تماماً هذا العام، حلّت الإمارات في المركز السابع والعشرين عالمياً، أي أن الأداء البحريني شهد تراجعاً طفيفاً بمعدّل نصف درجة. إقليمياً الإمارات أولى، (في المركز السابع والعشرين عالمياً)، وقطر ثانية، (في المركز الثلاثين عالمياً)، والمملكة العربية السعودية ثالثة، (في المركز التاسع والثلاثين عالمياً)، وسلطنة عُمان رابعة، (في المركز السابع والأربعين عالمياً) أما متوسّط أداء الدول العربية الأخرى فيتراوح ما بين المركز الخمسين والمركز التاسع والثلاثين بعد المائة (المركز ما قبل الأخير في التقرير) والذي كان من نصيب اليمن.

أما عالمياً فكان المركز الأول من نصيب الولايات المتحدة، والتي كانت الدولة الأقرب إلى حدود القدرة التنافسية بناتج إجمالي 85.6 من أصل 100، وحلّت كلّ من سنغافورة وألمانيا في المركزين الثاني والثالث تباعاً، تليهما سويسرا واليابان.

وكما تمت الإشارة، يستخدم التقرير منهجية جديدة تماماً هذا العام ليتمكن من اشتمال كافة أبعاد الاقتصاد العالمي فيظلّالثورة الصناعية الرابعة، حيث أن العديد من العوامل التي سيكون لها الأثر الأكبر في دفع عجلة التنافسية في المستقبل لم تكن تُعنى أهمية كبرى في القرارات السياسية الرئيسية سابقاً. ويشمل ذلك توليد الأفكار وثقافة تنظيم المشاريع والانفتاح والمرونة.تقوم المنهجية الجديدة بتخطيط المشهد التنافسي في 140 اقتصاداً حول العالم من خلال 98 مؤشراً منظماً إلى 12 ركيزة. ويستخدم كل مؤشر مقياس من 0 إلى 100 يشير إلى مدى قرب الاقتصاد من الحالة المثالية أو من «حدود» التنافسية.

بحسب التقرير فإن العامل المشترك بين أكثر اقتصادات العالم تنافسية يتمثل في وجود إمكانية كبيرة للتحسين، فعلى سبيل المثال، على الرغم من أن التقرير يجد أن سنغافورة هي أكثر اقتصادات العالم "جاهزية للمستقبل"، إلا أنه يجد أن السويدهي الأفضل أداءً فيما يتعلق بالقوى العاملة المتمرسة رقمياً. وفي الوقت ذاته، تتمتع سويسرا بأكثر العمالة فعالية لإعادة رسم السياسات وإعادة تدريبها، أما الشركات الأمريكية فهي الأسرع عندما يتعلق الأمر بتبني التغيير.

ولعلّ أكثر نتائج التقرير المثيرة للقلق هي الضعف النسبي في كافة الاقتصادات فيما يتعلق بإتقان عملية الابتكار، بدايةً من توليد الأفكار وانتهاءً بتسويق المنتجات. ففي هذا المؤشر الذي تصدّرته ألمانيا، تليها الولايات المتحدة وسويسرا، سجلت 103 دول نتيجة أقل من 50. ويجد التقرير بشكل خاص أن الموقف إزاء مخاطر بدء المشاريع الصغيرة والمتوسطة هو الأكثر إيجابية في إسرائيل، وأنه يميل إلى السلبية في العديد من اقتصادات شرق آسيا. كذلك يخلص التقرير إلى أن كندا تمتلك القوة العاملة الأكثر تنوعاً وأن ثقافة الشركات الدنماركية هي الأقل هرمية، وهي جميعها عوامل حاسمة في قيادة الابتكار.

وفي تعليق له، قال البروفيسور كلاوس شواب، المؤسس والرئيس التنفيذي للمنتدى الاقتصادي العالمي: "أصبح تبني أسس الثورة الصناعية الرابعة عاملاً أساسياً في تحديد القدرة التنافسية. في تقريرنا هذا، يتبع المنتدى الاقتصادي العالمي منهجاً يقيّم مدى جودة أداء الدول وفقاً للمنهج الجديد. وإني أتوقع أن نرى فجوة عالمية جديدة بين الدول التي تدرك أهمية التحولات المبتكرة وتلك التي لا تدركها ولا تطبقها. حيث أن الاقتصادات التي تدرك أهمية الثورة الصناعية الرابعة ستكون هي وحدها القادرة على فتح باب الفرص أمام شعوبها."

في الوقت الذي تتصاعد فيه التوترات التجارية وردود الفعل السلبية ضد العولمة، يجد التقرير دلائل على أهمية الانفتاح بالنسبة للقدرة التنافسية. فعلى سبيل المثال، الاقتصادات ذات الأداء الجيد في المؤشرات التي تدل على الانفتاح كانخفاض الحواجز الجمركية وغير الجمركية، وسهولة توظيف العمالة الأجنبية والتعاون في طلب براءة الاختراع تحقق أيضاً أداءً جيداً في الابتكار وكفاءة الأسواق. وتشير هذه البيانات إلى أن صحة الاقتصاد العالمي ستتأثر إيجاباً إذا ما عادت الدول لتبني المزيد من الانفتاح والتكامل، إلا أنه من الضروري وضع سياسات يمكن من خلالها تحسين ظروف الأفراد المتأثرين سلباً بالعولمة في بلدانهم.

هذا ويجد التقرير أيضاً أن سياسات إعادة التوزيع، وشبكات الأمان، والاستثمارات في رأس المال البشري، فضلاً عن فرض المزيد من الضرائب التصاعدية الرامية إلى معالجة عدم المساواة، لا تتسبب في إضعاف مستويات القدرة التنافسية للاقتصادات. وبما أن القدرة التنافسية والشمولية لا تتعارضان، فإنه من الممكن للدول أن تكون مؤيدة للنمو وشاملة في الوقت ذاته. على سبيل المثال، فإن متوسط ساعات عمل الأفراد في الاقتصادات العشر الأكثر تنافسية، أقل بخمس ساعات أسبوعياً مقارنة بالأفراد في اقتصادات دول البريكس الثلاثة – البرازيل والهند وروسيا – والتي توفر بيانات خاصة بأوقات العمل.

إحدى النتائج الرئيسية للتقرير هي الحاجة إلى نهج واسع النطاق لزيادة القدرة التنافسية – حيث أن الأداء الجيد في إحدى المؤشرات لا يمكن له أن يعوض عن أداء ضعيف في مؤشر آخر. الأمر الذي يتوضّح جلياً عند الحديث عن الابتكار، فعلى الرغم من أن التركيز على التكنولوجيا قد يوفر فرصاً هائلة لتطور البلدان ذات الدخل المنخفض والمتوسط، إلا أن على الحكومات ألا تغفل عن القضايا التنموية "القديمة" كالحوكمة والبنية التحتية والمهارات. وعليه، فإن أحد العوامل المقلقة التي توضّحت من خلال تقرير التنافسية لهذا العام هو أن جودة المؤسسات في 117 دولة من بين الـ140 دولة التي شملها التقرير، لا تزال تشكل عبئاً على القدرة التنافسية.

ومن جانبها قالت سعدية زهيدي، عضو مجلس الإدارة ورئيس مركز الاقتصاد والمجتمع الجديد لدى المنتدى الاقتصادي العالمي: «ليست التنافسية لعبة يفوز فيها من يحرز المركز الأول، إنما يمكن لجميع البلدان أن تصبح أكثر ازدهاراً. بوجود فرص لتحقيق قفزات اقتصادية، ونشر أفكار مبتكرة عبر الحدود، وأشكال جديدة لخلق القيمة، فإن الثورة الصناعية الرابعة تعطي فرصاً هائلة لكافة الاقتصادات. إلا أن التكنولوجيا ليست عصا سحرية، ويجب على الدول الاستثمار في الأفراد والمؤسسات لتحقيق وعد التكنولوجيا».

بناتج إجمالي 85.6 من أصل 100، فإن الولايات المتحدةهي الدولة الأقرب إلى حدود القدرة التنافسية. وهي الأفضل أداءً في ركيزة النشاط التجاري بفضل ثقافتها المواتية لريادة الأعمال، وكذلك في ركيزتي سوق العمل (81.9) والنظام المالي (92.1)، وهي من العوامل التي تساهم في جعل النظام البيئي للابتكار في الولايات المتحدة واحداً من أفضل الأنظمة البيئية في العالم (86.5، المركز الثاني بعد ألمانيا). هذا ويبقى الإطار المؤسسي للولايات المتحدة سليماً نسبياً (74.6 في المركز الثالث عشر)، إلا إن النتائج تشير إلى ضعف النسيج الاجتماعي (63.3، مقابل 65.5 سابقاً) وتفاقم مشكلات الوضع الأمني(79.1 مقابل 56 سابقاً) – إن معدّل جرائم القتل في الولايات المتحدة يعادل خمسة أضعاف متوسط المعدّل في الاقتصادات المتقدمة.

وعلى صعيد آخر، فإن الولايات المتحدة بعيدة عن حدود التنافسية في عدد من الركائز كالضوابط والتوازنات (76.3 في المركز الأربعين)، واستقلال القضاء (79.0 في المركز الخامس عشر)، والفساد (75.0 في المركز السادس عشر). كما تتخلف عن معظم الاقتصادات المتقدمة في الركيزة الصحية، حيث يبلغ متوسط العمر السليم 67.7 سنة (في المركز السادس والأربعين عشر)، وهو ثلاث سنوات أقل من متوسط الأعمار في الاقتصادات المتقدمة، وستة أعوام أقل من سنغافورة. وأخيراً، يعتبر اعتماد تكنولوجيا المعلومات والاتصالات منخفضاً نسبياً مقارنة بالاقتصادات المتقدمة الأخرى،

بما في ذلك الجوانب المتعلّقة باشتراكات الانترنت السريع وعدد مستخدمي الإنترنت، بناتج إجمالي 71.2 في هذه الركيزة تتخلّف الولايات المتحدة عن كوريا بفارق 20 نقطة.

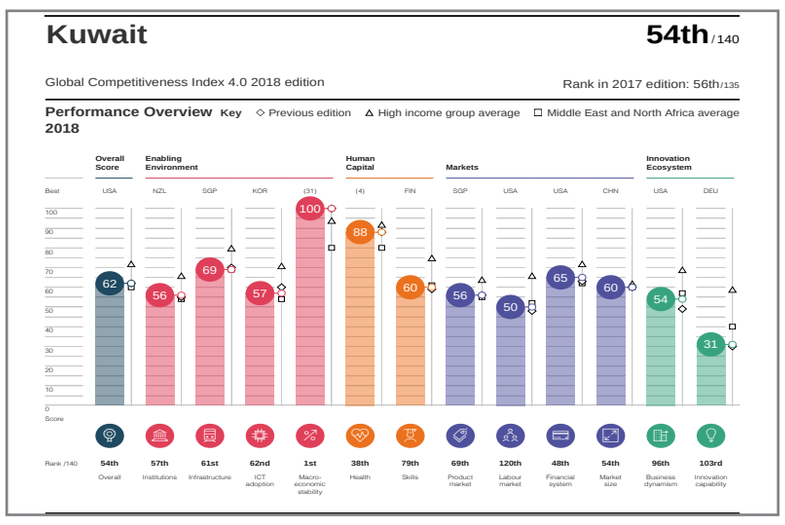

انفوغرافيك

شعار المنتدى الاقتصادي العالمي

الشركة ستُطلق عرضاً حصرياً لخدمة Prime Video للمرة الأولى في الكويت

«زين» تتعاون مع Amazon Prime Video

أعلنت زين أنها وقّعت اتفاقية توزيع مع Amazon لإطلاق عرض حصري لخدمة Prime Video للمرة الأولى في الكويت، حيث جاء الإعلان عن الشراكة خلال مُشاركة زين في فعاليات النسخة الثامنة والثلاثون من أسبوع جيتكس للتقنية (GITEX 2018)، وهو الحدث العالمي الذي تستضيفه دولة الإمارات العربية المتحدة ويُنظّمه مركز دبي التجاري العالمي بمُشاركة كبرى الشركات والمؤسسات والهيئات العالمية في مجالات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

وستقوم زين عبر اتفاقية التعاون الجديدة بإطلاق عرض حصري لقاعدة عملائها – التي تُعتبر الأكبر في الكويت – لتتيح لهم الفرصة بالاستمتاع بخدمة Prime Video بشكل أسهل، والتي تشمل الأفلام والمسلسلات الشهيرة وإنتاجات Prime الأصلية وغيرها الكثير.

وتم توقيع الاتفاقية خلال مُشاركة زين في أسبوع جيتكس للتقنية، وهي المُشاركة التي تأتي ضمن استراتيجية الشركة لتعزيز تحوّلها إلى مزوّد الاتصالات الرقمي المتكامل، والذي بدأت الشركة رحلتها فيه من خلال طرحها للعديد من الخدمات والحلول الذكية لقطاعي الأفراد والمؤسسات على مدى السنتين الماضيتين، حيث تُشارك زين في GITEX كشركة الاتصالات الوحيدة التي تُمثّل دولة الكويت في هذا الحدث الإقليمي الرائد. وتتطلع زين دائماً إلى مراحل جديدة من الانفراد والتميز مع عملائها في كافة الخدمات والمنتجات التي تُقدمها، حيث تُرسّخ الشركة سعيها الدائم نحو مواكبة احتياجات وتطلّعات عملائها المختلفة لتوفير أفضل الخدمات وأحدث التقنيات، وذلك من خلال عقد الشراكات مع كبرى شركات التكنولوجيا الرائدة حول العالم.

وتقوم زين خلال مُشاركتها في GITEX باستعراض قدراتها كشريك رئيسي في تحقيق أهداف خطة التنمية لدولة الكويت (كويت جديدة 2035)، والتي تستند على خمسة مُخرجات وسبعة ركائز أساسية، حيث تقوم زين من خلال جناحها في GITEX بتوفير التقنيات اللازمة تحت مظلّة الركائز السبع لتحقيق أهداف رؤية الكويت، بالإضافة إلى تقديم نماذج لأحدث الحلول التكنولوجية المبتكرة في تمكين حياة ذكية ومجتمع آمن وقطاع أعمال ذو كفاءة عالية.

وترتكز استراتيجية زين حول ريادة التحول الرقمي وتمكين المجتمع من الاستمتاع بأسلوب حياة أكثر ذكاءً دون الحاجة للتقيّد بمكان أو زمان محدد، بالإضافة إلى تطويع التكنولوجيا الحديثة وخبرة زين العريقة لتحقيق حياة سهلة ومرنة وأكثر فعالية، فهي تعتبر نفسها شريكاً فعّالاً في صنع مستقبل الحياة الذكية في الكويت.

إس إيه بي تستعرض في أسبوع جيتكس للتقنية دور الحوسبة السحابية

سوق التقنيات الرقمية في الكويت سيصل إلى 556 مليون دينار بحلول 2021

◆ حلمي: تسارع سوق التقنية الكويتي يسلط الضوء على التوجه نحو «المؤسسات الذكية»

صرح خبراء بتقنية المعلومات قبيل انطلاق أسبوع جيتكس للتقنية 2018، بأن تنامي الدور الذي يلعبه التحول الرقمي في تطوير المؤسسات والمدن الذكية ودعم رؤية "كويت جديدة" 2035 يمهد الطريق أمام وصول سوق التقنيات الرقمية في الكويت إلى 556 مليون دينار كويتي بحلول العام 2021.

وأكد متحدثون من شركة "إس إيه بي" (SAP) العالمية أن التحول الرقمي السريع في القطاعات الرأسية مثل قطاع الطيران وقطاع البنوك والخدمات المالية، والقطاع العام والتجزئة والاتصالات، سيمكن المؤسسات من تعزيز الكفاءة وإدارة التكاليف، وتطوير رقمنة أعمالهم.

ونتيجة لذلك، أظهرت دراسة حديثة صادرة عن مؤسسة "فيتش سوليوشنز" أن سوق التقنيات الرقمية في الكويت في طريقه إلى الوصول لقيمة 556 مليون دينار كويتي بحلول العام 2021. وفي هذا الإطار باتت شركة "إس إيه بي" أولى الشركات العالمية المتخصصة في برمجيات الأعمال التي تدعم عملية التحول الرقمي في المنطقة من خلال إطلاقها للمركز العام للبيانات السحابية في المملكة العربية السعودية والذي يخدم العملاء في الكويت.

وأشار أحمد الفيفي، نائب أول للرئيس ومدير عام "إس إيه بي" في شمال منطقة الشرق الأوسط، إلى أن السوق الهائلة للتقنيات الرقمية في الكويت أظهرت أن الرؤساء التنفيذيون للشركات كانوا من أوائل المتبنين لعملية التحول الرقمي في السحابة الالكترونية، ليتحولوا إلى نماذج أعمال رقمية تمكنهم من الارتقاء والتحول بتجارب العملاء.

وقال: يعبر أسبوع جيتكس منصة مثالية تتيح لنا الفرصة لتسليط الضوء على الأهمية القصوى للتحول إلى الحوسبة السحابية من قبل المؤسسات في مختلف القطاعات الرأسية وكافة أوجه الأعمال في الكويت، نظراً للدور الكبير الذي تلعبه هذه الخطوة في مساعدتهم على زيادة حصتهم السوقية وتعزيز تنافسيتهم في الأسواق التي يعملون بها.

وفي إطار دعمها لعملية التحول الرقمي في الشرق الأوسط، تشارك "إس إيه بي" بفعاليات أسبوع جيتكس للتقنية هذا العام تحت شعار "المؤسسات الذكية". حيث ستسلط الضوء خلال هذه المشاركة على مستقبل المدن الذكية والدور الذي ستلعبه في إعادة تصور حياتنا اليومية في حقبة الاقتصاد الرقمي. وسيتمكن زوار جناح الشركة من تجربة منصات الترفيه الذكية، والتعرف على دور تقنيات "بلوك تشين" في دعم سلاسل التوريد، إلى جانب تقنيات الرياضة الذكية، والمؤسسات الذكية ومستقبل الأعمال.

وقال محمد حلمي، المدير التنفيذي لشركة إس إيه بي في الكويت، أن النمو المتسارع لسوق تقنية المعلومات الكويتي، يسلط الضوء على التوجه المتسارع للشركات الكويتة نحو مفهوم "المؤسسات الذكية". وأشار حلمي إلى المؤسسات والشركات الكويتية ستتمكن من تطوير عملياتها والارتقاء بتجربة عملائها من خلال الاستفادة من الكثير من التقنيات الناشئة مثل الذكاء الاصطناعي والبلوك تشين وإنترنت الأشياء. "وسيتمكن الرؤساء التنفيذيين للشركات الكويتية ممن يتبنون الابتكار أسلوبا في أعمالهم أن يساهموا تحقيق أهداف رؤية الكويت 2035 والوصول إلى "الكويت الجديدة" من خلال التحول بالاقتصاد الوطني والمجتمع وحياة السكان بشكل عام".

محمد حلمي

وتظهر رحلة التحول التي قام بها العديد من عملاء الشركة، الدور الذي تلعبه "إس إيه بي" في تمكين المؤسسات عبر المركز الرقمي التابع لها في المملكة العربية السعودية، والذي يتضمن مركز البيانات المفتوحة والمنصة المفتوحة لمطوري البرمجيات المحليين، ومركز الابتكار المشترك، بالإضافة إلى تعريب حلول إس إيه لقطاع الأعمال. وبدأت بالفعل العديد من المؤسسات سواء من القطاع العام أو الخاص، من المؤسسات الصغيرة إلى المؤسسات الكبيرة بإدارة عملياتها عبر مركز الحوسبة السحابية المفتوح الخاص بشركة "إس إيه بي". وتتوقع الشركة أن تشهد تبني السوق لمزيد من الابتكارات الرقمية مثل الذكاء الاصطناعي، وتقنيات تعلم الآلات، و سلاسل الكتلة "بلوك تشين"، والبيانات الكبيرة وأنترنت الأشياء. ويمكن زيارة جناح شركة "إس إيه بي" خلال المعرض في القاعة السادسة بمركز دبي الدولي للمؤتمرات والمعارض، من 14 إلى 18 أكتوبر 2018. ويمكن للزوار التعرف على الحلول التقنية العاملة على منصة "إس إيه بي هانا" للحوسبة داخل الذاكرة، ومنصة "إس إيه بي –إس فور هانا" لباقات الأعمال الفورية وحزمة "إس إيه بي – سي فور هانا" لحلول تجارب العملاء و نظام "ليوناردو" للابتكار الرقمي.

سيساعد على توفير أموال الشركات وخفض التكاليف وتعزيز الإنتاجية

العمل المرن يساهم بقيمة 10 تريليونات دولار في الاقتصاد العالمي بحلول 2030

أفادت أول دراسة اجتماعية اقتصادية شاملة عن الممارسات المتغيرة في أماكن العمل أن الطفرة المتوقعة لمفهوم العمل المرن يمكنها أن تساهم في تحقيق 10.04 تريليون دولار أميركي للاقتصاد العالمي بحلول عام 2030. وشملت هذه الدراسة التحليلية التي أجراها مجموعة من الاقتصاديين المستقلين بتكليف من «ريجس»، 16 دولة رئيسية للتعمق في حالة نظام العمل المرن في الوقت الرهن وحتى عام 2030.

توصلت «ريجس» إلى أن حوالي 8% إلى 13% من جميع الوظائف سوف ترتبط بأماكن العمل المرنة في معظم الاقتصادات المتقدمة بحلول عام 2030. ومن شأن اعتماد مستويات عالية من مفهوم العمل المرن أن يساهم في توفير أموال الشركات، وتقليل التكاليف التشغيلية، وزيادة الإنتاجية، ما سيُحدث في نهاية المطاف تأثيرات كبيرة وملموسة عبر مختلف قطاعات الاقتصاد، بدءاً من الأعمال الرئيسية ووصولاً إلى سلاسل التوريد.

وتتضمن الفوائد الملموسة زيادة أكبر في معدلات الإنتاجية بالنسبة إلى الشركات، وعلى المستوى الشخصي، بالإضافة إلى تقليل النفقات العامة المرتبطة بالمساحات المكتبية للشركات التي تستخدم أماكن العمل المرنة، وتوفير ملايين الساعات من الزمن المستغرق في التنقل بين أماكن العمل والمنازل. وتساهم جميع هذه العوامل في إجمالي القيمة المضافة التي يحققها مفهوم العمل المرن في الاقتصاد.

ومن المتوقع أن تشهد الهند والصين الزيادة الأكبر في إجمالي القيمة المضافة نتيجة اعتماد نظام العمل المرن، ليسجّل اقتصاد البلدين على الأرجح زيادة في إجمالي القيمة المضافة بنسبة تصل إلى 193% و 141% على التوالي، أي ما يعادل 1.4 تريليون دولار أميركي للصين، و 375.8 مليار دولار أميركي للهند سنوياً. وفي حين أن الولايات المتحدة تتمتع بمعدل أقل من مساهمة القيمة المضافة للعمل المرن في اقتصادها بنسبة 109%، إلا أنها ستشهد أعلى زيادة لإجمالي القيمة المضافة بمقدار 4.5 تريليون دولار أميركي.

وجدت الدراسة أن منافع العمل المرن لا تقتصر على الاقتصادات وحسب، بل أنها تساعد الأفراد على نطاق واسع. ويقول ما يقارب ضعف الموظفين عن بُعد إنهم يحبون عملهم مقارنة بنظرائهم في المجال نفسه ممن يعملون في أماكن العمل التقليدية.

ويُعزى السبب الأساسي في ذلك على الأرجح إلى الفترات الزمنية التي يوفرها الأفراد بسبب مرونة العمل وإمكانية إنجاز مهامهم عن بُعد. ووفقاً لنموذج النمو المتسارع، والذي يضع سيناريو الإنجاز وفق نظام العمل المرن بمعدل أعلى يفوق المعدل الحالي، فإن إلغاء زمن التنقل من خلال العمل عن بُعد قد يوفر 3.53 مليار ساعة بحلول 2030. ويعادل ذلك الوقت الذي يستغرقه 2.01 مليون شخص في العمل كل سنة.وسيشهد الموظفون في الصين والولايات المتحدة والهند واليابان أعلى معدل لتوفير الساعات المهدورة في التنقل بين المكاتب والمنازل وفق سيناريو النمو المتسارع. وسيتمكّن كل موظف في الصين من توفير ساعتين، في حين سيحصل الموظفون في الولايات المتحدة على يوم إجازة كامل تقريباً من خلال إلغاء زمن التنقل.

ويقول إيان هاليت، المدير العام للمجموعة في «ريجس»: «يمثّل العمل المرن أداة قوية تتمتع بإمكانات هائلة تعود منافعها على الشركات والمجتمعات والاقتصادات ككل. وقد أصبح ذلك ممكناً بفضل التبنّي المتسارع لمفهوم العمل المرن كأحد ممارسات العمل القياسية للملايين حول العالم».

وأضاف: «من المثير حقاً أن ننظر بعين الاعتبار إلى الطرق التي يمكن لمجتمعاتنا أن تستفيد منها نتيجة اعتماد نظام العمل المرن بشكل متزايد، خاصة وأن توقعات النمو حتى عام 2030 تشير إلى الأهمية الكبيرة التي سيكتسبها العمل المرن خلال السنوات المقبلة. وينبغي للشركات أن تغتنم هذه الفرصة لتصبح جزءاً من هذه الطفرة، ومواصلة إتاحة أماكن العمل المرنة للموظفين في جميع أنحاء العالم».من جانبه، يقول ستيف لوكاس من شركة «ديفيلوبمنتس إيكونوميكس» للاستشارات، ومُعد التقرير: «حسب ما توضحه الدراسة، يساهم العمل المرن بصورة كبيرة في إثراء المجتمع، من منح الأفراد فرصة لاستعادة أوقاتهم الشخصية، إلى تحفيز الاقتصاد عبر استحداث الوظائف وتحسين الإنتاجية. وتبيّن هذه التوقعات أن العمل المرن يشكّل قوة اقتصادية راسخة يجب على الشركات والأفراد اعتمادها خلال السنوات المقبلة».